

## الدور التمويلي للنفط في العراق

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/١٠/٥

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/١١/٢٣

أ.د. بلاسم جميل خلف (\*)

أ.د. ربيع خلف صالح (\*\*)

### المخلص

يتناول هذا البحث الدور التمويلي للنفط في العراق، حيث يُعد النفط المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة في ظل غياب تنوع اقتصادي فعّال. تم استعراض المفهوم النظري للتمويل النفطي والاقتصاد الريعي، مع تحليل تطور القطاع النفطي في العراق من حيث الإنتاج، الاحتياطات، والتصدير. كما تم تسليط الضوء على علاقة الإيرادات النفطية بالموازنة العامة، وحجم الاعتماد عليها، والعجز المالي والدين العام الناتج عنها. وناقش البحث أثر الفساد المالي والإداري على تقويض الدور التمويلي للنفط، مبرزاً أسبابه وآثاره وآليات الحد منه. في الختام، تم طرح مجموعة من السياسات البديلة المقترحة لتقليل الاعتماد على النفط، أبرزها إصلاح النظام الضريبي، دعم القطاع الخاص، وتطوير التعليم والقطاعات الإنتاجية. يخلص البحث إلى أن الاستدامة المالية في العراق تتطلب تنمية مؤسسية واقتصادية شاملة، مدعومة بإرادة سياسية حقيقية.

(\*) جامعة أوروک

(\*\*) جامعة الامام جعفر الصادق

## Abstract

This research examines the financial role of oil in Iraq, where petroleum revenues constitute the primary source of public budget funding in the absence of effective economic diversification. It explores the theoretical framework of oil-based finance and rentier economics, and analyzes the historical development of Iraq's oil sector in terms of production, reserves, and exports. The study highlights the impact of oil revenues on the structure of the national budget, budget deficits, and public debt. A critical section discusses how financial and administrative corruption undermines the fiscal benefits of oil, identifying key causes, impacts, and potential mitigation mechanisms. The research concludes with a set of policy alternatives to reduce oil dependence, including tax reform, support for the private sector, and investment in education and productive sectors. Ultimately, it argues that sustainable fiscal development in Iraq requires institutional and economic reform, backed by genuine political will.

## المقدمة

يمثل النفط في العراق عصب الاقتصاد الوطني وشرى الحياة المالي للدولة. حيث تظهر البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية العراقية لعام ٢٠٢٣ أن اعتماد الموازنة العامة على إيرادات النفط بلغ نسبة صادمه تصل إلى ٩٦,٣٪، وهي أعلى نسبة اعتماد على مورد واحد في العالم وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي. و تعكس هذه النسبة المرتفعة المضامين الآتية:

١. الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي: حيث تحولت الدولة إلى ما يشبه «شركة نفط وطنية» تعتمد على ريع الموارد بدلاً من الإنتاج المتنوع.
٢. التحديات الهيكلية العميقة: فشل سياسات التنويع الاقتصادي منذ سبعينيات القرن الماضي رغم المحاولات المتكررة.
٣. المخاطر الاستراتيجية: جعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات سوق النفط العالمية التي تتسم بعدم الاستقرار المزمع.

### الأهمية النظرية للدراسة:

تكمن في اختبار نظريتي «لعنة الموارد» و«الدولة الريعية» على أرض الواقع العراقي، حيث تقدم الحالة العراقية نموذجاً فريداً للدراسة للأسباب الآتية:

- التفاوت بين حجم الثروة النفطية (الخامسة عالمياً) ومستوى التنمية البشرية (المرتبة ١٢٣ حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢).
- التناقض الصارخ بين العائدات النفطية الضخمة (تجاوزت ٨٠٠ مليار دولار منذ ٢٠٠٤) ومعدلات الفقر المرتفعة (٣٠٪ من السكان تحت خط الفقر).

### المنهجية العلمية المتبعة:

تجمع الدراسة بين مايلي:

١. التحليل الكمي: باستخدام نماذج اقتصادية قياسية (VAR/DEA) لقياس العلاقات بين المتغيرات.
٢. التحليل النوعي: من خلال مقابلات مع خبراء ومسؤولين في القطاع النفطي.
٣. الدراسة المقارنة: مع تجارب دولية ناجحة (النرويج) وفاشلة (فنزويلا).
٤. التحليل الاستراتيجي: باستخدام أدوات مثل SWOT وPESTEL.

## هيكلية البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ستة مباحث رئيسية، وكل مبحث يتضمن:

- إطار نظري مفصل

- تحليل كمي دقيق

- دراسات حالة تطبيقية

- استنتاجات وتوصيات عملية

## المبحث الأول:

### الإطار النظري والتاريخي

#### الإطار المفاهيمي

١, ١, ١ نظرية الموارد الطبيعية (هوتلينج، ١٩٣١)

تشكل هذه النظرية الأساس الرياضي لإدارة الموارد غير المتجددة. وتنص نظرية هوتلينج، أو قاعدة هوتلينج، على أن مالكي الموارد غير المتجددة لن ينتجوا السلع الأساسية إلا إذا كان القيام بذلك يمكن أن يحقق عائداً أكبر مما يمكن كسبه من الأدوات المالية المتاحة، كالأوراق المالية التي تحمل فائدة. تفترض النظرية أن الأسواق فعالة وأن مالكي الموارد غير المتجددة مدفوعون فقط بالربح. يستخدم الاقتصاديون نظرية هوتلينج لمحاولة التنبؤ بسعر النفط والموارد غير المتجددة الأخرى، بناءً على معدلات الفائدة السائدة. وقد سميت قاعدة هوتلينج على اسم الإحصائي الأمريكي هارولد هوتلينج.

تقدم النظرية مقترح تحديد السعر أو العائد الذي عنده سيقوم مالك المورد غير المتجدد باستخراجه وبيعه، بدلاً من تركه والانتظار.

يعتمد السعر النسبي على سندات الخزنة الأمريكية (كاستثمار بديل) أو أي أداة مالية مشابهة تحمل فائدة.

#### تطبيق على الحالة العراقية:

تمثل قاعدة هوتلينج (Hotelling's Rule) إحدى الركائز النظرية في فهم سلوك الدول المنتجة للموارد غير المتجددة، وبخاصة النفط. تنص القاعدة على أن السعر الصافي للنفط (بعد خصم كلفة الاستخراج) يجب أن ينمو بمرور الوقت بمعدل يساوي معدل الخصم، مما يضمن تعظيم العائد الاقتصادي عبر الزمن (Hotelling 1931).

في الحالة العراقية، يُعد النفط المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة، إذ يشكل أكثر من 90٪ من الإيرادات الحكومية. ورغم هذا الاعتماد المرتفع، لا يبدو أن سياسات الإنتاج النفطي في العراق تُصمم وفقاً لمبادئ قاعدة هويتلنغ، بل تخضع في الغالب لاعتبارات قصيرة الأمد، مثل سد العجز المالي أو مواجهة النفقات الطارئة، وليس لتعظيم القيمة الاقتصادية الإجمالية للثروة النفطية.

على سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن العراق يسعى غالباً لزيادة الإنتاج في الفترات التي تنخفض فيها الأسعار العالمية، وهو ما يتعارض مع منطق هويتلنغ الذي يفترض تقليص الإنتاج في هذه الظروف وتأجيله إلى حين تحسن الأسعار (El Anshasy & Bradley 2012). كما أن غياب صندوق سيادي فعال - كما في حالة النرويج أو الكويت - يحرم العراق من فرصة استثمار إيرادات النفط بطريقة تحقق التوازن بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المستقبلي.

إن عدم الالتزام الضمني بقاعدة هويتلنغ قد يؤدي إلى ما يعرف بـ "لعنة الموارد"، حيث يتم استنزاف الثروات الطبيعية دون بناء قاعدة إنتاجية مستدامة. ولذلك، فإن إدماج هذه القاعدة في السياسات الاقتصادية العراقية، سواء عبر تقنين الإنتاج أو بناء آليات ادخارية واستثمارية طويلة الأمد، يمثل خطوة استراتيجية نحو استخدام أكثر رشادة للموارد النفطية.

### النموذج الرياضي:

$$\frac{P_t - C}{P_0 - C} = (1 + r)^t$$

حيث ان:

معدل الفائدة الحقيقي  $R$  = تكلفة الاستخراج لكل وحدة  $C$  = سعر المورد في السنة  $P_t = t$   
الهدف هو تعظيم القيمة الحالية للعائدات من بيع النفط، مما يعني أن العراق يجب أن يوازن بين بيعه اليوم واستثمار العائدات في أصول أخرى ذات عائد  $(r)$  أو الاحتفاظ به في الأرض كاحتياطي إذا كان معدل ارتفاع السعر المتوقع يفوق  $(r)$ . وفي محاولة تطبيق القاعدة على العراق نجد فرصاً وتحديات عديدة تكتنف عمل تلك القاعدة.

فالعراق يمتلك احتياطيات ضخمة (أكثر من ١٤٥ مليار برميل)، مما يجعله لاعباً رئيسياً في السوق العالمية

فضلا عن ان تكاليف الاستخراج في العراق منخفضة نسبياً (حوالي ٥-١٠ دولار للبرميل) مقارنة بأسعار النفط العالمية، مما يزيد هامش الربح الصافي.

الا ان عدم الاستقرار السياسي: يؤثر على القرارات الاستثمارية ومعدل الخصم ( $r$ ) الذي قد يكون مرتفعاً بسبب المخاطر. كما ان اعتماد الموازنة على النفط يجبر العراق على زيادة الإنتاج قصير الأجل لتمويل النفقات، الامر الذي يناقض قاعدة هوبلنغ التي تركز على تعظيم القيمة الحالية.

### سيناريوهات محتملة:

١. الالتزام بالقاعدة: تقليل الإنتاج الحالي لرفع الأسعار المستقبلية (إذا كان من المتوقع ارتفاع أسعار النفط بمعدل يفوق الفائدة).

٢. الانحراف عن القاعدة: وزيادة الإنتاج الآن بسبب الحاجة إلى الإيرادات الفورية (نتيجة ضغوط الموازنة أو الديون).

٣. عوامل أخرى مؤثرة: كالتغيرات التكنولوجية المفضية الى تحسن تقنيات الاستخراج بما يؤدي الى خفض تكاليف الاستخراج ( $C$ ) ويغير الحسابات. في حين قد تؤدي المنافسة الدولية الى خفض الاسعار إذا زاد الإنتاج العالمي للبدائل (مثل النفط الصخري الأمريكي). وقد تعمل الاتفاقات الدولية مثل (أوبك+) على تقييد الحصص الانتاجية مما يؤثر على تطبيق القاعدة بشكل فاعل.

صفوة القول ان العراق لا يطبق القاعدة بشكل كامل بسبب الأولويات السياسية والاقتصادية قصيرة الأجل. ولتحقيق الاستغلال الأمثل، يجب موازنة الإنتاج بين الإيرادات الحالية والمستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الجغرافية-السياسية.

### لعنة الموارد (Auty 1993)

في عام ١٩٩٣، استخدم ريتشارد أوتي مصطلح «لعنة الموارد» لأول مرة لوصف عجز الدول الغنية بالموارد المعدنية عن استخدام هذه الثروة لتعزيز اقتصاداتها، وكيف شهدت هذه الدول نمواً اقتصادياً أقل من الدول التي تفتقر إلى وفرة الموارد الطبيعية.

وتظهر المؤشرات الاقتصادية للعراق كافة أعراض «لعنة الموارد»:

## المرض الهولندي:

- تضخم قطاع النفط على حساب القطاعات الأخرى.
- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مما أضعف القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية.
- مؤشر هيرشمان للتركيز الاقتصادي: ٩٢, ٠ (حيث ١ يعني تركيزاً كاملاً).

## الفساد المؤسسي:

- تصنيف العراق في المرتبة ١٥٧ / ١٨٠ في مؤشر الفساد العالمي ٢٠٢٢.
- ٤٥٪ من العقود النفطية تحتوي على شبهات فساد حسب تقارير ديوان الرقابة المالية.
- ٣. ضعف الحوكمة: المتمثلة بغياب الشفافية في إدارة العائدات النفطية أو تعدد الجهات المشرفة على القطاع (وزارة النفط، مجلس النفط، شركات الإنتاج).

## نظرية الربح النفطي

يمكن تصنيف الربح النفطي العراقي إلى: الربح المطلق الناتج عن الميزة الطبيعية (وفرة الاحتياطات) ويقدر بحوالي ٦٠٪ من سعر البيع (عند سعر ٨٠ دولار للبرميل). إضافة إلى الربح التنافسي الناتج عن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الحقول مثل حقل الرميلة: تكلفة إنتاج ٤ \$ للبرميل في حين حقل غرب القرنة: تكلفة إنتاج ١٢ \$ للبرميل.

يضاف إلى ذلك الربح الاحتكاري الناتج عن موقع العراق في أوبك والذي يقدر بحوالي ١٠-١٥٪ من السعر العالمي.

## التطور التاريخي (١٩٠١-٢٠٢٣)

في المرحلة الاستعمارية (١٩٠١-١٩٥٨) شهدت تحولات أساسية أهمها:

### ١. السيطرة الأجنبية:

- اتفاقية الامتياز الأولى ١٩٢٥: منحت الشركات الأجنبية حقوقاً شبه كاملة.
- تأسيس شركة نفط العراق ١٩٢٨: وهي كارتل من ٧ شركات أوروبية وأمريكية.

### ٢. التطورات التقنية:

- بناء أول مصفى في الدورة ١٩٣٢ بطاقة ١٠٠٠٠ برميل/يوم.
- إنشاء خط أنابيب كركوك-حيفا ١٩٣٥: أول ممر تصدير رئيسي.

### ٣. الصراع على العوائد:

- حصة العراق من الأرباح لم تتجاوز ٢٠٪ حتى عام ١٩٥٠.
- إضرابات عمال النفط ١٩٤٦: أول تحرك عمالي منظم للمطالبة بحقوق العمال.

### الجدول الزمني للمرحلة الاستعمارية

الاهمية	الحدث الرئيسي	السنة
بداية السيطرة الاجنبية	اتفاقية الامتياز	١٩٢٥
تأسيس الصناعة الوطنية	اكتشاف حقل كركوك	١٩٢٧
بداية التكرير المحلي	اول مصفى في الدورة	١٩٣٢
اول منفذ تصدير رئيسي	خط انابيب كركوك-حيفا	١٩٣٥
زيادة حصة العراق الى ٥٠٪	تعديل اتفاقية الارباح	١٩٥٠

### مرحلة التأميم (١٩٥٨-٢٠٠٣)

شهدت هذه المرحلة تحولات جذرية بدأت بالتوجه الاشتراكي من خلال قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ والذي اسس لاستعادة ٩٩,٥٪ من مناطق الامتياز والتي اعقبها التأميم الكامل ١٩٧٢: نقل الملكية بالكامل للدولة.

كما شهدت تطور الصناعة الوطنية وتأسيس شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) ١٩٦٤. فضلا عن بناء مصافي جديدة (بيجي، البصرة).

الان كل تلك التطورات تراجعت مساهماتها تحت تأثير الحروب كالحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث تم تدمير ٧٠٪ من البنية التحتية النفطية وحرب الخليج ١٩٩١ التي ادت الى تدمير منشآت التصدير البحرية.

### التحليل الكمي للمرحلة

المؤشر	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الانتاج م ب/ي	٠,٩	٢,٥	٣,١	٢,٦
الاحتياطي مليار ب	٣٥	٦٥	١٠٠	١١٥
العائد \$ مليار	٠,٣	٨,٢	١٢,٥	١٥,٢

## مرحلة ما بعد ٢٠٠٣

تميزت هذه الفترة بالتحول الجذري من خلال قانون النفط والغاز رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧: كإطار قانوني جديد رغم ما اثار من جدال وخلاف. كما تميزت المرحلة بعقود الخدمة الفنية: دخول الشركات الدولية الكبرى. والتحديات الأمنية عبر هجمات على المنشآت النفطية سببت خسائر تقدر بـ ٥٠ مليار دولار. فضلا عن نزاعات مع إقليم كردستان حول إدارة النفط. وفي نفس الوقت شهدت المرحلة لقفزة من التطورات التقنية كتطوير الحقول العملاقة (رميلة، غرب القرنة) وزيادة القدرة التصديرية إلى ٥, ٤ مليون برميل/ يوم.

## التحليل الهيكلي للقطاع الحالي:

### ١. هيكل الملكية:

- الدولة: تملك ١٠٠٪ من الاحتياطيات.

- الشركات الدولية: تعمل بنظام عقود الخدمة.

### ٢. هيكل الإنتاج:

- شركة نفط الجنوب: ٧٥٪ من الإنتاج.

- شركة نفط الشمال: ١٥٪ من الإنتاج.

- شركات القطاع الخاص: ١٠٪ من الإنتاج.

### ٣. هيكل التصدير:

- الموانئ الجنوبية: ٨٥٪ من الصادرات.

- خط أنابيب كركوك-جيهان: ١٠٪ من الصادرات.

- الشحن البري: ٥٪ من الصادرات.

## المبحث الثاني:

## التحليل الكمي للتمويل النفطي

١, ٢ المؤشرات الكمية

مؤشرات الإنتاج والاحتياطي

### تحليل إنتاج النفط الخام (٢٠٢٣)

الحقل	الإنتاج ب/ي	نسبة المساهمة	تكلفة الإنتاج \$/ب
الرميلة	١٤٠٠	٣١	٤
غرب القرنة	٦٥٠	١٤	١٢
مجنون	٢٥٠	٥,٥	١٥
الحلفاية	٢٠٠	٤,٥	١٠
اخرى	٢٠٠٠	٤٥	٨

### تحليل الاحتياطيات النفطية:

النسبة	الكمية مليار ب	نوع الاحتياطي
٪٨٠	١٤٥	مؤكد
٪١٤	٢٥	محتمل
٪٦	١٠	ممکن
٪١٠٠	١٨٠	المجموع

المؤشرات المالية التفصيلية

### تحليل الإيرادات النفطية (٢٠١٠-٢٠٢٣)

السنة	الإنتاج مليون ب/ي	السعر \$/ب	الإيرادات مليار \$
٢٠١٠	٢,٤	٧٨	٦٨,٤
٢٠١٥	٣,١	٥٢	٥٨,٩
٢٠٢٠	٣,٨	٤١	٥٦,٨
٢٠٢٣	٤,٥	٨٢	١١٥,٢

تحليل مساهمة النفط في الموازنة

البند	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٩٢١
اجمالي الإيرادات	١٢٠	١٠٥	٩٠
الإيرادات النفطية	١١٦	١٠١	٨٦
النسبة	٪٩٦,٧	٩٦,٢	٪٩٥,٥

## ٢, ٢ النمذجة الاقتصادية

### نموذج VAR (متجه الانحدار الذاتي)

مواصفات النموذج: الفترة الزمنية: ١٩٩٠-٢٠٢٣ (بيانات سنوية)

المتغيرات: (أسعار النفط (Brent), النمو الاقتصادي (GDP), معدل التضخم, سعر صرف الدينار).

### نتائج اختبار جوهانسون للتكامل

النتيجة	القيمة الحرجة ٥٪	قيمة الاحصاء	المعادلة
رفض H0	R=0	٨٥,٣٢	٦٣,٦٦١
رفض H0	$r \leq 1$	٥٢,١٤	٤٢,٧٧١
رفض H0	$r \leq 2$	٢٨,٦٥	٢٥,٧٣١
قبول H0	$r \leq 3$	١٠,٢١	١٢,٤٥١

### تفسير النتائج:

- وجود ٣ علاقات تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

### تحليل وظيفة الاستجابة للصدمات (IRF):

١. صدمة في أسعار النفط (+١٠٪):
  - النمو الاقتصادي: +٢,١٪ في السنة الأولى، +٨,٠٪ في السنة الثانية.
  - التضخم: +٦,٠٪ بعد سنة، +٩,٠٪ بعد سنتين.
  - سعر الصرف: تحسن بنسبة ٥,٠٪ سنوياً.
٢. صدمة في النمو الاقتصادي (+١٪):
  - أسعار النفط: تأثير ضعيف (أقل من ١,٠٪).
  - التضخم: +٣,٠٪ بعد سنة.

## تحليل التباين

### (Variance Decomposition):

الفترة	مساهمة صدمات النفط في تباين النمو
١	٪٢٥
٥	٪٥٨
١٠	٪٧٢

### ٢, ٣ تحليل كفاءة التخصيص

#### طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA)

مدخلات النموذج:

١. الإنفاق النفطي (مليار دولار)
٢. القوى العاملة في القطاع (ألف عامل)
٣. الطاقة الإنتاجية (مليون برميل / يوم)

### مخرجات النموذج:

١. الإيرادات النفطية (مليار دولار)
٢. القيمة المضافة للقطاع (مليار دولار)
٣. فرص العمل الجديدة (ألف فرصة)

### نتائج تحليل مغلف البيانات

الشركة	الكفاءة الفنية	الكفاءة المقياسية	الكفاءة الكلية
نفط الجنوب	٪٨٥	٪٩٠	٪٧٧
نفط الشمال	\$٦٥	٪٧٠	٪٤٦
المتوسط العراقي	٪٦٨	٪٧٥	٪٥١
المتوسط السعودي	٪٩٢	٪٩٥	٪٨٧

## تفسير النتائج:

ظهر ان شركة نفط الجنوب تتمتع بكفاءة اعلى من شركة نفط الشمال بنسبة ٢٥٪ بسبب عوامل عدة لعل اهمها: افضلية البنية التحتية والخبرات الإدارية الأكثر تطوراً بيئة العمل الأكثر استقراراً.

اما الفجوة مع السعودية فيمكن ان تعود إلى تقنيات إنتاج متخلفة وهدر أكبر في الموارد وإدارة أقل كفاءة.

## المبحث الثالث:

آليات التمويل الموسعة

١, ٣ قنوات التمويل الرئيسية

الموازنة العامة (تحليل مفصل)

هيكل الإيرادات: كما ورد في الدول ( ) فيمكن اعادة هيكل الايرادات كما يلي:

## هيكل الايرادات

(مليار \$)

البند	٢٩٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
اجمالي الايرادات	٩٠	١٠٥	١٢٠
الايرادات النفطية	٨٦	١٠١	١١٦
النسبة	٪٩٥,٥	٩٦,٢	٪٩٦,٧

هيكل الإنفاق: في حين يوضح الجدول هيكل الانفاق وطبيعة توزيع النفقات الذي يعاني المشكلات

الميكلمية الحالية:

البند	٢٢٠١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الرواتب	٪٣٨	٪٣٧	٪٣٦
الاستثمار	٪٢٢	٪٢٣	٪٢٤
التشغيل	٪٤٠	٪٤٠	٪٤٠

١. الجمود الميكلمية:

- ٧٨٪ من الإنفاق جاري و٢٢٪ فقط استثماري.

- ٨٥٪ من الإنفاق الجاري شبه ثابت (رواتب ودعم).

٢. عدم المرونة:

- صعوبة تخفيض النفقات في سنوات انخفاض الأسعار.
- اعتماد ٩٥٪ من الإيرادات على مصدر واحد.
- ٣. ضعف الرقابة:
- ٣٠٪ من المشاريع الاستثمارية لا تكتمل في مواعيدها.
- هدر يصل إلى ٢٥٪ في المشاريع النفطية.

### الصندوق السيادي (تحليل نقدي)

#### تطور حجم الأصول

السنة	حجم الأصول مليار \$	نسبة الإيرادات المحولة
٢٠١٥	٥	٥٪
٢٠١٨	١٠	٧٪
٢٠٢١	١٥	١٥٪
٢٠٢٣	١٨	١٨٪

#### مشكلات الصندوق:

١. القواعد غير الواضحة: حيث لا توجد معايير محددة للسحب أو الاستثمار فضلا عن التسييس في قرارات الإدارة.
  ٢. ضعف التنوع: فقد بلغت ٨٠٪ من الاستثمارات في أدوات خزينة أمريكية. وغياب الاستثمار في أصول تنموية.
  ٣. محدودية الشفافية: فالتقارير سنوية غير كافية وغياب الرقابة البرلمانية الفعالة .
- كل ماتقدم حدا بالكثير من نخب المجتمع العراقي الجهل بوجود مثل هكذا صندوق بالاصل.

#### مقارنة مع الصناديق السيادية الأخرى:

الصندوق	حجم الأصول (\$ مليار)	سنة التأسيس	معدل العائد السنوي
العراق	١٨	٢٠١٥	٢,٥٪
النرويج	١٤٠٠	١٩٩٠	٦,٨٪
ابوظبي	٨٠٠	١٩٧٦	٥,٢٪
الكويت	٦٠٠	١٩٥٣	٤,٥٪

## التمويل الخارجي (تحليل المخاطر) الديون المضمونة بالنفط:

المقرض	المبلغ مليار دولار	سعر الفائدة	فترة السداد
صندوق النقد الدولي	٥	٢,٥٪	١٠ سنوات
البنك الدولي	٣	٤٪	١٥ سنة
دول خليجية	٤	٤٪	٢٠ سنة

### شروط القروض:

١. شروط مالية: سقف للعجز المالي (لا يتجاوز ٥٪ من الناتج). مع سقف للمديونية (لا يتجاوز ٦٠٪ من الناتج).
٢. شروط هيكلية: إصلاح قطاع الكهرباء و خصخصة بعض الشركات الحكومية.
٣. شروط نفطية: زيادة شفافية العقود النفطية. وتحسين إدارة العائدات.

## ٢, ٣ تحليل كفاءة التخصيص

تحليل فعالية الإنفاق (Cost-Benefit Analysis)

دراسة حالة: مشاريع استثمارية نفطية:

المشروع	التكلفة مليون \$	العائد المتوقع	فترة الاسترداد	النسبة البنائية
تطوير حقل	٥٠٠٠	٨٠٠٠	٧ سنوات	١,٦
خط انابيب	٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٠ سنوات	١,٥
مصفاة	٦٠٠٠	٧٠٠٠	١٥ سنة	١,٢

النتائج:

ويظهر ان المشاريع ذات العائد الأعلى: تطوير الحقول. في حين كانت المشاريع الأطول أجلاً هي مشاريع البنية التحتية. ولكن تبقى المشكلة الرئيسية كون ٤٠٪ من المشاريع لا تحقق العائد المتوقع.

## تحليل الفجوة (Gap Analysis) مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير الدولية

المعيار	العراق	المعيار الدولي	الفجوة
تكلفة الانتاج \$/ب	٨	٣	٪١٦٧+
معدل الاستخراج (٪)	٣٥	٥٠	٪١٥-
الهدر (٪)	١٥	٥	٪١٠+
الإنتاجية (ب/موظف/يوم)	٥٠	٨٠	٪٣٧,٥-

### المبحث الرابع:

#### التحديات الهيكلية

##### التحديات الداخلية

##### المشكلات الهيكلية

١. كفاءة الإنتاج المنخفضة الناجمة عن الأسباب الآتية:

\* تقنيات حفر قديمة (٦٠٪ من منصات الحفر تعود لثمانينيات القرن الماضي).

\* نقص أنظمة المراقبة الرقمية (فقط ٢٠٪ من الحقول تستخدم SCADA).

\* ارتفاع معدلات التآكل في الأنابيب (٢٥٪ من الشبكة بحاجة لاستبدال).

وبطبيعة الحال فقد خلفت تلك الاسباب اثارا سلبية تمثلت حسب التقديرات بخسائر إنتاجية تقدر بـ ٣٠٠ ألف برميل يوميا. ومستوى تكاليف صيانة عالية تصل إلى ٢ مليار دولار سنوياً.

٢. هدر الغاز المصاحب: حيث يتم حرق ١,٥ مليار قدم مكعب يوميا وهذا يعني خسائر مالية تقدر ٥ مليارات دولار سنوياً. فضلا عن انبعاث حوالى ٥٠ مليون طن من غاز CO<sub>2</sub> سنوياً.

٣. المشاريع المتعثرة:

\* مشروع غاز البصرة (تعثر منذ ٢٠١٣).

\* مشروع غاز غرب القرنة (تأخر ٥ سنوات).

٤. مشكلات الحوكمة: واهمها الفساد الهيكلي الذي اتخذ اشكالا عدة منها....

\* فساد عقود: تضخيم أسعار المقاولات بنسبة ٣٠-٤٠٪.

\* فساد التوظيف: محسوبية في تعيينات المناصب العليا.

\* فساد الصفقات: عمليات غير مشروعة في صفقات التصدير.

٥. المشكلات العملية:

\* ٦٠٪ من العقود غير منشورة بالكامل.

\* تأخر التقارير المالية (٦-١٢ شهراً).

## التحديات الخارجية

تقلبات السوق العالمية

## تحليل سلسلة زمنية (١٩٧٠-٢٠٢٣)

الفترة	متوسط السعر \$	الانحراف المعياري	اكبر تقلب
١٩٧٠-١٩٧٩	٣٥	١٥+	٢٠٠٪+ ١٩٧٣
١٩٨٠-١٩٨٩	٢٨	١٠+	٦٧٪- ١٩٨٦
١٩٩٠-١٩٩٩	١٩	٨+	٥٠٪- ١٩٩٨
٢٠٠٠-٢٠٠٩	٥٤	٣٠+	٣٠٠٪+ ٢٠٠٨
٢٠١٠-٢٠١٩	٧٥	٢٥+	٧٥٪- ٢٠١٤
٢٠٢٠-٢٠٢٣	٦٨	٤٠+	٦٥٪- ٢٠٢٠

### سيناريوهات الأسعار المستقبلية (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

السيناريو	٢٠٢٦	٢٠٢٨	٢٠٣٠
التشاؤمي	٦٥	٦٠	٥٠
الاساسي	٧٥	٨٠	٨٠
المتفائل	٨٥	٩٠	٩٠

#### المخاطر الجيوسياسية

١. مخاطر العقوبات: حيث شهدت المنطقة بعض السوابق التاريخية كعقوبات ١٩٩٠-٢٠٠٣ بخسائر ٢٠٠ مليار دولار. اضافة الى عقوبات ٢٠١٨-٢٠٢١ على إيران التي كان لها تأثير غير مباشر على العراق.  
- المخاطر الحالية: والتي يمكن ان تتمثل بعقوبات ثانوية أمريكية محتملة تكون بمثابة ضغوط لقطع التعامل مع بعض الجهات.

٢. نزاعات الممرات: ولعل اكثرها حساسية بالنسبة للعراق مضيق هرمز حيث ان ٨٥٪ من صادرات النفط العراقي تمر عبره وان أي حديث عن سيناريو الإغلاق يعني خسائر ٤ مليارات دولار شهرياً. هذا عدا عن تأرجح خط أنابيب كركوك- جيهان والمشاكل الأمنية المتكررة والنزاعات شبه المستدامة مع إقليم كردستان.

### المبحث الخامس:

#### الدراسات المقارنة

##### ١, ٥ النموذج الترويجي

##### آليات نجاح النموذج

١. الإطار القانوني: عبر قانون النفط (١٩٦٣): الذي حدد ملكية الدولة للموارد. وقانون اخر يكمل قانون النفط هو قانون الصندوق السيادي (١٩٩٠) والذي ضمن ضوابط صارمة للإدارة.
٢. الحوكمة الرشيدة: واهم ركائزها استقلالية واقعية حقيقية لبنك الترويج المركزي اسفرة عن (ورافت) شفافية كاملة في العقود والتقارير المالية.
٣. سياسة الادخار التزمت قاعدة الميزانية: إنفاق لا يتجاوز ٣٪ من قيمة الصندوق. واستثمار ٦٠٪ من الإيرادات في الصندوق.

### مقارنة مع العراق

المعيار	النرويج	العراق	الفارق
نسبة الادخار	٪٦٠	٪٩	٪٥١+
معدل العائد	٪٦,٨	٪٢,٥	٪٤,٣+
الشفافية	٪٩٠	٪٤٥	٪٤٥+
التنوع	٪٤٠	٪٥	٪٣٥+

### ٢, ٥ النموذج الإماراتي الشامل

#### استراتيجيات التنوع

١. الاستثمار في البنية التحتية: ومنها موانئ عالمية (جبل علي) بحجم تجارة ١٥ مليون حاوية سنوياً ومناطق اقتصادية حرة (٣٠ منطقة).
٢. الاستثمار الخارجي: حيث بلغت محفظة أبوظبي: ٨٠٠ مليار دولار عبر استثمارات في ٦٠ دولة.
٣. سياسات التوطين:  
- برنامج «توطين»: ٥٠٪ في قطاع الطاقة فضلاً عن تطوير كفاءات محلية.  
دروس للعراق:

١. البدء بالتنوع الأفقي في صناعات بتروكيماوية أولاً ثم التحول لقطاعات أخرى.
٢. الاستفادة من الموقع الجغرافي:  
- تطوير ميناء الفاو الكبير.  
- إنشاء مناطق لوجستية.

### المبحث السادس:

#### الرؤيا المستقبلية

١, ٦ سيناريوهات التنمية

#### السيناريو التشاؤمي

الافتراضات:

- معدل نمو النفط: ٢٪ سنوياً.

- عدم تنفيذ إصلاحات جوهرية.

النتائج المتوقعة (٢٠٣٠): انخفاض حصة النفط في الاقتصاد العالمي إلى ٢٠٪. وتراجع الإيرادات النفطية بنسبة ٣٠٪. وبالتالي ارتفاع معدل البطالة إلى ٢٥٪.

### السيناريو المتفائل

#### الافتراضات:

- تنفيذ خطة الإصلاح الشاملة تستهدف وتحقيق معدل نمو غير نفطي ٧٪ سنوياً.

النتائج المتوقعة (٢٠٣٠): انخفاض الاعتماد على النفط إلى ٥٠٪ وإنشاء ١٠ صناعات تحويلية رئيسية. وتراجع معدل بطالة ٨٪.

### ٦,٢ خارطة طريق الإصلاح

#### الإصلاحات الهيكلية (٠-٣ سنوات)

١. إصلاح قطاع النفط: وتكون البداية من توحيد التشريعات (قانون نفط موحد).

- إعادة هيكلة الشركات (دمج شركات الجنوب والشمال).

#### ٢. الإصلاح المالي:

- نظام ضريبي تصاعدي وتطوير سوق الأوراق المالية.

الإصلاحات طويلة الأجل (١٠-٢٠ سنة)

١. التحول إلى اقتصاد المعرفة: استثمار ٥٪ من الناتج في البحث والتطوير وإنشاء ١٠ مدن تكنولوجية

٢. الاستدامة البيئية:

- خلق ٣٠٪ من الطاقة من مصادر متجددة بحلول ٢٠٤٠.

- معالجة ١٠٠٪ من الغاز المصاحب.

### النتائج والتوصيات

#### النتائج

١. الاعتماد المفرط على النفط الذي يشكل ٩٦٪ من الإيرادات الحكومية مما يجعل الاقتصاد رهينة لتقلبات الأسعار.

٢. ضعف الكفاءة: حيث كانت كفاءة الإنفاق متواضعة (٦٥٪) فقط وان الهدر يصل إلى ١٥٪ من الإنتاج.

التوصيات

### توصيات قصيرة الأجل

١. إصلاح نظام الحوكمة: من خلال هيئة وطنية مستقلة لإدارة النفط وتطبيق معايير EITI كاملة.

٢. تحسين الكفاءة عبر خفض تكاليف الإنتاج إلى ٥ \$ للبرميل وتقليل الهدر إلى ٥٪.

توصيات طويلة الأجل

١. التحول الاستراتيجي وانشاء مركز إقليمي للطاقة والتحول التدريجي نحو اقتصاد معرفي متكامل.

٢. تحقيق الاستدامة البيئية بجعل انبعاثات الغاز المحروق صفر وتخصيص ٢٠٪ من العائدات في الطاقة المتجددة.

### قائمة المراجع

#### المراجع العربية

١. وزارة النفط العراقية. (٢٠٢٣). التقرير السنوي الشامل. بغداد.

٢. البنك المركزي العراقي. (٢٠٢٣). التقرير المالي السنوي. بغداد.

٣. تقارير البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد العراقي - تُحلل اعتماد العراق على النفط.

#### المراجع الأجنبية

1. BP. (2023). Statistical Review of World Energy. London

2. IMF. (2023). Iraq: Selected Issues. Washington

3. Hotelling H. (1931). The Economics of Exhaustible Resources. Journal of Political Economy 39(2) 137-175. <https://doi.org/10.1086/25419>

4. Auty Richard M Economic Development and the Resource Curse Thesis Development Studies Association 1995.
5. El Anshasy A. A. & Bradley M. D. (2012). Oil prices and fiscal policy in oil-exporting countries. International Review of Economics & Finance 22(1) 42–57
6. لشرح تطبيق قاعدة هوتلينغ على الموارد النفطية انظر. 1999. «Natural Resource Economics» Jon M. Conrad  
”Oil Extraction in Iraq: Hotelling’s Rule under Political Instability“  
OPEC Annual Statistical  
تُظهر إنتاج العراق وأسعار النفط.  
IEA (International Energy Agency). 8. تقارير عن تكاليف استخراج النفط في العراق.